Document: EB 2017/122/R.29/Rev.1
Agenda: 9
Date: 28 February 2018
Distribution: Public
Original: English

A

الاستثمار في السكان الريفيين

زيادة الشفافية لمساءلة أعظم – خطة عمل

المجلس التنفيذي – الدورة الثانية والعشرون بعد المائة
روما، 11–12 ديسمبر/كانون الأول 2017

للموافقة

مذكرة إلى السادة ممثلي الدول الأعضاء في المجلس التنفيذي

تُعرض هذه الوثيقة على المجلس التنفيذي للاستعراض.

للاستفادة على أكمل وجه من الوقت المتاح أثناء دورة المجلس، يُرجى من ممثلي الدول الأعضاء الاتصال بالشخصيات المرجعية التالية بشأن أي سؤال تقني يتعلق بهذه الوثيقة، قبل دورة المجلس:

Thomas Bousios
مدير
شعبة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
الهاتف: 2288 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: t.bousios@ifad.org

Bambis Constantinides
مدير
مكتب المراجعة والإشراف
الهاتف: 2054 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: c.constantinides@ifad.org

Mame Diagne
المديرة المؤقتة
لمكتب الشؤون الأخلاقية
الهاتف: 2535 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: m.diagne@ifad.org

Ruth Farrant
مديرة
شعبة خدمات الإدارة المالية
الهاتف: 2281 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: r.farrant@ifad.org

Lisandro Martin
مدير
وحدة برمجة العمليات وفعاليتها
الهاتف: 2388 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: lisandro.martin@ifad.org

Emmanuel Maurice
المستشار العام المؤقت
الهاتف: 2457 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: e.maurice@ifad.org

Matthias Meyerhans
مدير
شعبة خدمات المنظمة
الهاتف: 2492 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: m.meyerhans@ifa.org

Pierre Moreau-Peron
مدير
شعبة الموارد البشرية
الهاتف: 2820 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: p.moreau-peron@ifad.org

Advit Nath
مدير
شعبة المحاسبة والمراقب
الهاتف: 2829 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: a.nath@ifad.org

William Skinner
القائم بأعمال مكتب
سكرتير الصندوق
الهاتف: 2974 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: w.skinner@ifad.org

Cassandra Waldon
مديرة
شعبة الاتصالات
الهاتف: 2659 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: c.waldon@ifad.org

Paul Winters
نائب رئيس الصندوق المساعد المؤقت
دائرة الاستراتيجية وإدارة المعرفة
الهاتف: 2189 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: p.winters@ifad.org

يتوجب توجيه الأسئلة ذات الصلة بنشر الوثيقة إلى:

William Skinner
مدير وحدة شؤون الهيئات الرئاسية
الهاتف: 2974 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: gb@ifad.org

المحتويات

أولا – مقدمة	**1**
ثانيا –الموجز وقرارات المجلس التنفيذي	**4**
الملحق – خطة عمل الشفافية	**5**

توصية بالموافقة

المجلس التنفيذي مدعو للنظر في خطة العمل الرامية إلى زيادة الشفافية لمساءلة أعظم، والموافقة على المقترحات المخصوصة كما هي واردة في الفقرة 19 من هذه الوثيقة.

زيادة الشفافية لمساءلة أعظم - خطة عمل

أولا – مقدمة

1- يولي الصندوق وزنا متزايدا للشفافية على مستوى المنظمة بأسرها. فالشفافية هي مبدأ من المبادئ التوجيهية الرئيسية في جهود الصندوق الرامية إلى القيام بالتنمية بصورة مختلفة. وهي تعزز كفاءة الحوكمة؛ كما يمكن أن يستنير بها اتخاذ قرارات أفضل؛ كذلك تروج الشفافية للمُلكية العامة؛ وتزيد من فعالية التنمية؛ وعلاوة على ذلك كله، فهي تؤدي إلى نتائج إنمائية أفضل.

2- الشفافية مكون مركزي في الاستراتيجية العامة في الصندوق لبناء ثقافة النتائج في تسييره وإدارته وعملياته. وكما أشير إليه في الوثيقة المعروضة على الدورة الثانية لهيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الحادي عشر للموارد بعنوان تعزيز نموذج عمل الصندوق لفترة التجديد الحادي عشر للموارد لإيصال الأثر على نطاق واسع، فإن ضمان توفر المعلومات الصحيحة والوصول إليها في الوقت المناسب من بين أكثر العناصر تحولا في ثقافة إحراز النتائج. والشفافية هي حافز قيادي لجودة أفضل للبيانات، ولكفاءة أكبر في استخدام الموارد، ولرصد أكثر دقة، ولامتثال أفضل للسياسات والمؤشرات المرجعية الموضوعة.[1]

3- تظهر جملة متينة من الدلائل، ومن بينها تقرير عن البحوث السياسية صدر حديثا عن البنك الدولي،[2] أن جودة وكمية البيانات الاقتصادية التي تنشرها الحكومات تتناسب طردا مع فعالية سياساتها. وبهذا المعنى، يمكن للشفافية أن تكون حافزا على حوار سياساتي أفضل يمد الجسور بهدف ردم الفجوة المحتملة في الفهم بين الحكومات، والوحدات المنفذة، والسكان الريفيين. وقد خرجت وثيقة سياسات أعدها البنك الدولي حول المساهمات المفاهيمية والرقمية للشفافية، أنه "كلما كان نشر المعلومات أوسع كلما كان تخصيص الموارد أفضل بحيث تلبى احتياجات غالبية السكان".[3] وتسهم الشفافية بوضوح في خلق الزخم الاجتماعي، وفي إيجاد بيئة أكثر مواتاة للمشروعات والعمليات السياساتية، وبالتالي لنتائج إنمائية أفضل.

4- كذلك فإن الشفافية أمر حاسم لبناء الثقة الضرورية لإرساء شراكات أقوى. ومع وجود العديد من أصحاب المصلحة المنخرطين في خطة عام 2030 للتنمية المستدامة (خطة 2030)، وأهمية الشراكات القوية في هذه الخطة، فإن المعلومات الشفافة التي يمكن الوصول إليها تغدو أمرا حاسما أكثر من أي وقت مضى. إذ أنها تمكّن الوكالات الإنمائية، والحكومات، والجهات المانحة من تحديد الفجوات والتدخلات في العمل الإنمائي، وتحقيق اتساق أعظم،

[1] تعزيز عمل الصندوق لإيصال الأثر على نطاق واسع في فترة التجديد الحادي عشر للموارد (IFAD11/2/R.3).

[2] World Bank, *Making Politics Work for Development: Harnessing Transparency and Citizen Engagement (world Bank; 2016).*

[3] Ana Bellver and Daniel Kaufmann, Transparenting Transparency: Initial Empirics and Policy Applications, (Washington, D.C.: World Bank, 2005); https://goo.gl/1PofND.

وتجنب التجزئة والمنافسة. كذلك، فهي تساعد هذه الوكالات والحكومات والجهات المانحة على تقييم المشروعات التي تدعمها والتعلم من خبرات بعضها البعض.

5- وكما أن الشفافية مفتاح الإدارة المالية القُطرية، فهي أيضا محورية لجهود الصندوق لتعزيز إطاره المالي. وعلى وجه الخصوص، يتوقع أن تسهم الشفافية وبصورة كبيرة في تنفيذ منصة الاقتراض من الأسواق الرأسمالية. فالبلدان التي تتمتع ببيئات سياساتية أكثر شفافية تميل إلى أن يكون أداءها أفضل في الأسواق المالية الدولية.[4] وبصورة مشابهة، يتوقع للصندوق إذا كان أكثر شفافية أن يعزز من الزخم والثقة التي توليها له البلدان المانحة والمستثمرون.[5]

6- ومع قيام الصندوق بالتفويض بالمسؤولية للخطوط الأمامية، ومع قيامه بإعادة هندسة نموذجه المستند إلى البلدان، فمما لا مفر منه أن يصل أصحاب المصلحة في كل بلد من البلدان، بما في ذلك المستفيدون من الصندوق، لمعلومات مهيكلة شاملة وموثوقة. وهنالك حاجة لآليات واضحة يسهل الوصول إليها لضمان أن يتمكن أصحاب المصلحة من الحصول على المعلومات التي يحتاجونها.

7- كذلك فإن الشفافية محورية لتمكين السكان الريفيين: فعندما يتمكن المواطنون من الحصول بسهولة على المعلومات العامة التي تؤثر على رفاههم يغدون أفضل استعدادا لجعل قادتهم عرضة للمساءلة وللمشاركة في القرارات التي تؤثر على حياتهم. والترويج للتمكين الاقتصادي والاجتماعي هو جوهر عمل الصنوق. وفي الإطار الاستراتيجي للصندوق للفترة 2016–2025، اعترف الصندوق بأن أهم نقاط قوته:

> "تكمن في بناء قدرات وإنتاجية ومشاركة السكان الريفيين الفقراء في الأسواق، باستخدام نهج يشجع الحكومات وغيرها من الجهات الفاعلة على تيسير التمكين الاجتماعي والاقتصادي للسكان الريفيين الفقراء، وبخاصة المجموعات الريفية المهمشة، مثل النساء والشعوب الأصلية"[6].

وبالتالي، فإن ترويج للمساءلة في عمليات الصندوق جزء محوري من عمله الرامي إلى تحقيق أهدافه الإنمائية.

8- ونتيجة لذلك، سيرفد الصندوق البيانات الخاصة بإنجاز أهدافه التشغيلية التي يشاطرها من خلال وثائقهالمؤسسية المختلفة،[7] من خلال جعل المعلومات عن عمليات الصندوق في مختلف مراحل الاستراتيجية القطرية (أي برامج الفرص الاستراتيجية القطرية)، ودورة المشروعات (أي التصميم، والتنفيذ، والإشراف، والتقييم) متاحة لجمهور العامة. وسيساعد ذلك على تغيير علاقات المساءلة بين أصحاب المصلحة. على سبيل المثال، من خلال تزويد أصحاب الحيازات الصغيرة الريفيين بالمعلومات التي يحتاجونها لجعل صانعي القرارات خاضعين للمساءلة عن

[4] The Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD) Secretariat, Foreign Direct Investment for Development- Maximising Benefits, Minimising Costs (OECD: 2002).

[5] Bill Witherell, The Roles of Market Discipline and Transparency in Corporate Governance Policy, (OECD: 2003).

[6] انظر الإطار الاستراتيجي للصندوق للفترة 2016-2025: التمكين من التحول الريفي المستدام والشمولي.

[7] سيتم تشاطر نتائج الصندوق حاليا من خلال إطار قياس النتائج المتفق عليه مع الدول الأعضاء، وإطار الفعالية الإنمائية، وتقرير الفعالية الإنمائية للصندوق، والتقرير السنوي عن نتائج وأثر عمليات الصندوق وتقييمات مكتب التقييم المستقل والتقارير المرحلية عن الخطة الاستراتيجية والخطة متوسطة الأجل، وتقرير لجنة مراجعة الحسابات عن تقارير مراجعة حسابات المشروعات.

استخدام موارد الصندوق (كما تعترف به ورقة نموذج العمل). ستساعد هذه الجهود أيضا حكومات البلدان المختلفة وغيرها من الشركاء على نشر البيانات المالية، والنتائج الناجمة عن برامجها الخاصة.

9- وبالتالي، فإن وجود منظمة شفافة بالكامل مطلب للصندوق لتعزيز إرثه والقيمة المتحققة مقابل المال، لأنها تشجع على الاستخدام الفعال والكفؤ والاقتصادي للموارد وتوفير الخدمات، وتروج للمساواة في تخصيص واستخدام الموارد في عمليات الصندوق. أي بعبارة أخرى، تقود الشفافية السلوك وتزيد من المسؤولية في إدارة الموارد. وعندما تجعل المنظمة طريقة استخدامها للموارد متاحة لجمهور العامة، فإنها تخلق الحافز لضمان استخدام أكثر كفاءة لهذه الموارد وتحقيق قدر أكبر من فعالية التكاليف وكفاءتها. ويحسن ذلك من بيانات أدائها ويزيد من كفاءتها التشغيلية. وتسلط ورقة سياسات نشرها البنك الدولي الضوء على أن "الشفافية هامة لا لأنها تزيد من الكفاءة في تخصيص الموارد فحسب، ولكن لأنها قد تساعد على ضمان إعادة توزيع فوائد النمو وعدم اقتناصها من قبل النخبة".[8]

10- ومع إبقاء هذه المبادئ في الاعتبار وتوفير الأساس لتوسيع الشفافية، عرضت إدارة الصندوق وثيقة عن زيادة الشفافية لمساءلة أعظم على لجنة مراجعة الحسابات في اجتماعها الخامس والأربعين بعد المائة، وعلى المجلس التنفيذي في دورته الحادية والعشرين بعد المائة المنعقدة في ستمبر/أيلول 2017. وتضمنت هذه الوثيقة استعراضا للسياسات الحالية للصندوق في هذا المجال. وحددت الإجراءات الضرورية لزيادة الشفافية في أنشطة الصندوق وضمان توفر المعلومات الصحيحة في الوقت المناسب لأصحاب المصلحة في الصندوق. وتغطي الإجراءات المقترحة: (1) العمليات؛ (2) إدارة الموارد المالية؛ (3) الموارد البشرية والإشراف الداخلي؛ (4) المعلومات الموفرة للهيئات الرئاسية.

11- دعمت كل من لجنة مراجعة الحسابات والمجلس التنفيذي على وجه العموم اقتراحات الإدارة. وتقدمت اللجنة والمجلس باقتراحات مخصوصة عن كيفية تطوير هذه المقترحات بصورة أكبر، وتوفير المُدخل لمحتوى الوثيقة المنقحة التي ستعرض على لجنة مراجعة الحسابات في نوفمبر/تشرين الثاني، ومن ثم على المجلس التنفيذي للموافقة عليه في ديسمبر/كانون الأول 2017.

12- أخذت الإدارة علما بهذه الاقتراحات، وأعدت إجراءات مقترحة استناداً إلى تحليل إضافي للفوائد والمخاطر المحتملة، وللاحتياجات من موارد الموظفين والموارد المالية، وللتبعات القانونية وممارسات المؤسسات التي يمكن المقارنة معها، ومتطلبات السرية والخصوصية.

13- ترفد هذه الورقة الوثيقة المعروضة على دورة المجلس في سبتمبر/أيلول. ويمكن الرجوع إلى المقترحات المنبثقة عنها في خطة عمل الشفافية (انظر الملحق)، مع جدول التنفيذ ذي الصلة والخطوات والموافقات المطلوبة.

14- سوف تنظر إدارة الصندوق في ورقة المجلس التنفيذي المقترحة حول أنماط الإتصالات الناشئة ونسخ الوثائق باللغات المحلية لتحقيق قدر أكبر من إمكانية وصول المستفيدين والشركاء المحليين بصورة منفصلة، مع استمرارها في العمل على تحسين ممارسة الشفافية في الصندوق. وهنالك ضرورة لإيضاح النطاق والتبعات العملية لمثل هذه الإجراءات.

[8] انظر الحاشية 3.

15- واستجابة لطلب الأعضاء لوصول أيسر للمعلومات، وبالتشاور مع منسقي القوائم، سوف تتاح ملاحظات رئيس الصندوق الافتتاحية والختامية في دورات المجلس التنفيذي لجمهور العامة تحت مجموعة المجلس التنفيذي. ولهذا الغرض، وبدءاً من ديسمبر/كانون الأول 2017، ستيم إعداد مذكرات إعلامية تتضمن هذه الملاحظات وعرضها باللغات الأربع للصندوق باتباع العمليات الداخلية الضرورية. ونتيجة لذلك، سيتم التوقف عن الممارسة المتبعة بإعداد وثيقة القرارات والمداولات التي تعرض للعلم.

16- يدرك الصندوق بأن زيادة الشفافية ليست بالجهد الذي يبذل لمرة واحدة فقط، وإنما هو عملية مستمرة. وبالتالي، فإن خطة العمل جزء من عملية أوسع على نطاق المؤسسة برمتها، موجهة لمساعدة الصندوق بحيث يغذو منظمة أكثر شفافية بالكامل، تقوم بالتنمية بصورة مختلفة بغية تعظيم نتائجها الإنمائية. ولهذه الغاية، سوف تستمر الجهود لتأصيل الشفافية ضمن تيسير الصندوق وإدارته وعملياته، كمبدأ توجيهي لعمل الصندوق اليومي. وستوفر إدارة الصندوق للمجلس تحديثات سنوية عن التقدم المحرز في تنفيذ خطة العمل هذه.

ثانيا –الموجز وقرارات المجلس التنفيذي

17- بما يتماشى مع التزامه بتحسين توفر وملاءمة المعلومات لأصحاب المصلحة في الصندوق، وسهولة وصولهم إليها في الوقت المناسب. سوف تنفذ إدارة الصندوق **خطة عمل الشفافية**، بما يتماشى مع الإطار الزمني المحدد، وما أن تستكمل جميع الخطوات المسبقة الضرورية لها.

18- المجلس التنفيذي مدعو للنظر في خطة عمل الشفافية، والإحاطة علما بما يلي فيما يتعلق بالنشر لجمهور العامة.

- سيتم النظر في نشر تقارير المراجعين الخارجيين عن مشروعات الصندوق لجمهور العامة، تحت بند "الإطار المفاهيمي للإبلاغ المالي ومراجعة الحسابات في المشروعات المموَّلة من الصندوق"، الذي سيعرض أيضا على الدورة الثانية والعشرين بعد المائة للمجلس التنفيذي للمصادقة عليه.
- سياسة نشر الوثائق في الصندوق (EB 2010/100/R.3/Rev.1)، والتي ستعدل إذا دعت الضرورة لتعكس أية إجراءات إضافية يتطلبها الإيفاء بتطلعات الشفافية في الصندوق.

19- وبالإضافة إلى ذلك، فإن المجلس التنفيذي مدعو أيضا للموافقة على الإجراءات التالية المتعلقة بنشر الوثائق:

- عرض التقرير السنوي عن أنشطة مكتب المراجعة والإشراف في الصندوق على المجلس التنفيذي في دورته التي تعقد في أبريل/نيسان للعلم، وعلى أساس سري. ويلخص هذا التقرير نتائج التحقيقات ومراجعة الحسابات عن السنة التقويمية الماضية.
- الوصول إلى تقارير المراجعة الداخلية، بالتنسيق مع لجنة مراجعة الحسابات بناء على طلب من المجلس التنفيذي.

20- ستنعكس القرارات الواردة في الفقرة 19 في النسخة المعدلة من ميثاق مكتب المراجعة والإشراف، على أن تعرض على المجلس التنفيذي في دورته الثالثة والعشرين بعد المائة، التي ستعقد في أبريل/نسيان 2018، للتأكيد.

خطة عمل الشفافية

	الإجراءات التي ستتخذ (والشعبة المسؤولة عنها)	المخاطر وإجراءات التخفيف منها	التغييرات الضروري إدخالها على السياسات أو العمليات أو النظم	ممارسات المنظمات التي يمكن المقارنة معها	توقيت التنفيذ والتطبيق بأثر رجعي	مصادقة المجلس المطلوبة
	العمليات يقاس إنجاز أهداف العمليات، ويبلغ جمهور العامة عنها، من خلال إطار قياس النتائج المتفق عليه مع الدول الأعضاء، وإطار الفعالية الإنمائية، وتقرير الفعالية الإنمائية للصندوق، والتقرير السنوي عن نتائج وأثر عمليات الصندوق، وتقييمات مكتب التقييم المستقل في الصندوق، والتقارير المرحلية عن الخطة الاستراتيجية والخطة متوسطة الأجل، والتقرير المقدم إلى لجنة مراجعة الحسابات عن تقارير مراجعة حسابات المشروعات. علاوة على ذلك، هنالك معلومات مفصلة عن أنشطة دورة المشروعات (تصميم، وتنفيذ، وإشراف، وتقييم المشروعات والبرامج الإفرادية) لجمهور العامة وللهيئات الرئاسية. كذلك، تعرض معلومات عن أنشطة التحقيقات ومحاربة الفساد بما في ذلك مواجيز لبعض الحالات المخصوصة سنويا على موقع الصندوق المفتوح على شبكة الإنترنت.					
1	**أتمتة البيانات الحالية المحملة على سجل المبادرة الدولية لشفافية المعونة، وبالتالي إضافة البيانات الخاصة بمعاملات الصرف والمشروعات.** مع روابط لوثائق المشروعات (وحدة برمجة العمليات وفعاليتها).	لا توجد تبعات مخاطر أو تحديات تقنية رئيسية بهذا الصدد، لا بل أن هنالك المزيد من المخاطر ذات الصلة بعدم الأتمتة نتيجة لتعقد الإبلاغ الذي يقوم به الصندوق. وبالتالي، فإن الأتمتة ستؤدي إلى تخفيف خطر خسارة مصداقية البيانات.	تم للتو استكمال المرحلة الأولى من الأتمتة، وستدعو المرحلة الثانية اتوسيع المعايير التي ستتم أتمتتها من قبل نظام تكنولوجيا المعلومات في الصندوق.	تطبق منظمات أخرى ممارسات الأتمتة بالفعل مثل برنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأغذية والزراعة. أما الوكالة الإيطالية للتعاون الإنمائي فقد بدأت للتو بالشروع بعملية مماثلة.	**استكملت المرحلة الأولى.** ستطور المرحلة الثانية **ضمن عام 2017.** سيتم تحري المرحلة الثالثة التي يمكن بموجبها إدماج النتائج، ولهذا الغرض فإن *ORMS* بحاجة لأن تتطور بصورة كاملة وأن تدخل حيز التشغيل.	لا
2	**تشجيع الحكومات وشركاء التنفيذ على نشر البيانات المالية وبيانات النتائج على سجل المبادرة الدولية لشفافية المعونة، وهي البيانات ذات الصلة بالبرامج التي يدعمها الصندوق (وحدة برمجة العمليات وفعاليتها):** • توضيح كيف يروج الصندوق لمعايير	خطر التداخل مع مبادرات أخرى عالمية ومحلية. هنالك حاجة لوضع خرائط دقيقة.	سيزيد الصندوق من تركيزه على نشر البيانات في برامج الفرص الاستراتيجية القطرية وفي تصميم المشروعات. سيدرج الصندوق مؤشرات الأداء الأساسية والأهداف ذات الصلة	تتضمن الاستراتيجات القطرية في البنك الدولي مؤشرات محددة على مستوى المخرجات لزيادة الشفافية.	سيتم تنفيذ هذه الإجراءات بصورة متدرجة خلال فترة التجديد الحادي عشر للموارد.	لا

	الإجراءات التي ستتخذ (والشعبة المسؤولة عنها)	المخاطر وإجراءات التخفيف منها	التغييرات الضروري إدخالها على السياسات أو العمليات أو النظم	ممارسات المنظمات التي يمكن المقارنة معها	توقيت التنفيذ والتطبيق بأثر رجعي	مصادقة المجلس المطلوبة
	مشابهة مع شركاء التنفيذ. • توضيح كيف يمكن للصندوق أن يقوم بالمزيد في البرمجة، وعلى وجه الخصوص كيف يمكن للشفافية أن تحسن من المخرجات الإنمائية، على سبيل المثال في المبادرة الخاصة بالتمويل المفتوح للزراعة التي تقودها InterAction حيث تتاح المعلومات ذات الصلة بالاستثمارات الزراعية.		بالبيانات المنشورة في برامج الفرص الاستراتيجية القطرية. سيطلق الصندوق منحة لتجربة أدوات المحاسبة الاجتماعية لبناء قدرة الحكومات في مجال معايير البيانات في الزراعة.	لدى البنك الدولي استراتيجية خاصة بإشراك المواطنين والتغذية الراجعة من المستفيدين، وأهداف مؤسسية لإعداد المشروعات التي تتسم بهذه الآلية.		
3	**نشر المواقع الجغرافية لعمليات الصندوق من خلال خرائط يسهل الوصول إليها على موقع الصندوق على شبكة الإنترنت (وحدة برمجة العمليات وفعاليتها).**	من المتصور حدوث تأخيرات محتملة في تحميل المواقع الجغرافية على قاعدة البيانات المركزية بسبب منحنى التعلم/تبني الشخصيات المرجعية في نظام المعلومات الجغرافية للنظام الجديد. ويمكن التخفيف من هذا الخطر من خلال تدريب عملي شامل مع التحول نحو تحميل البيانات المنجزة باستخدام البرمجيات الحالية.	ينطوي تغيير النظام على تنمية البنى الأساسية لنظام المعلومات الجغرافية، ولبوابة جغرافية بالاستناد إلى تكنولوجيا المصدر المفتوح. وقد ينطوي هذا على تغييرات في العملية في مجالات أخرى من إدارة نظام المعلومات الجغرافي، ولكن لا توجد تغييرات كبيرة في عملية إنشاء البيانات أو الإفصاح عنها مما هو متوقع بما يتجاوز استخدام الأدوات ومسارات العمل الجديدة.	*أجرى عدد من المؤسسات المالية الدولية الأخرى* مباردات مشابهة لتحديد مواقع المشروعات وإيجاد منصة على شبكة الإنترنت تمكن المواطنين والحكومات والجهات المانحة من رؤية مواقع استثماراتهم وتحسين تنسيق الاستهداف وتقييم المعونة.	سيتم الإفصاح عن جميع البيانات الخاصة بالمواقع المتاحة لجميع المشروعات القديمة والجارية. إعداد منصة على شبكة الإنترنت (تقودها شعبة العمليات وفعاليتها وشعبة تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات) بداية عام 2018. وسيتم تنفيذ هذا الإجراء خلال عام 2018.	لا
4	**توفير معلومات إضافية عن نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء، بما في ذلك عن**	لا ينطوي هذا على أي خطر إضافي.	سيتم إعداد دليل شامل لنظام تخصيص الموارد على أساس	باتباع مثال مصرف التنمية الأفريقي ستتاح	بدأ تعزيز الإبلاغ خلال فترة التجديد العاشر	لا

	الإجراءات التي ستتخذ (والشعبة المسؤولة عنها)	المخاطر وإجراءات التخفيف منها	التغييرات الضروري إدخالها على السياسات أو العمليات أو النظم	ممارسات المنظمات التي يمكن المقارنة معها	توقيت التنفيذ والتطبيق بأثر رجعي	مصادقة المجلس المطلوبة
	الالتزامات القطرية الفعلية في برنامج القروض والمنح المقدم للمجلس التنفيذي (وحدة برمجة العمليات وفعاليتها).		الأداء، وجعله متاحا لجمهور العامة. ومن خلال وثيقة برنامج العمل والميزانية السنوية، ستوفر إدارة الصندوق معلومات إضافية عن البلدان التي ستدخل في الدورة الحالية لنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء أو تخرج منها، علاوة على إعادة التخصيص ضمن هذه الدورة. ستستمر الإدارة في العمل على أتمتة عمليات الحسابات وتيسير المحاكاة.	محاكاة المخصصات كأداة لحوار السياسات من خلال خيار وضع السيناريوهات.	للموارد. سيبدأ نظام مؤتمت (تقوده شعبة برمجة العمليات وفعاليتها وشعبة تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات بدعم من شعبة الاتصالات) في عام 2018.	
5	**نشر تقارير إنجاز المشروعات لجمهور العامة (على شبكة الإنترنت) من قبل وحدة برمجة العمليات وفعاليتها.**	قد ينطوي نشر تقارير إنجاز المشروعات على مخاطر تمس بسمعة الصندوق، لأنه ليس من المقصود عند إعدادها أن تكون متاحة لجمهور العامة. يتطلب الإفصاح عن هذه التقارير موافقة مالكي هذه التقارير وهم متلقو التمويل من الصندوق. للتخفيف من هذه المخاطر، سيسعى الصندوق للحصول على الموافقة على عرض تقارير إنجاز المشروعات لجمهور العامة من متلقي التمويل، بما يتماشى مع الإجراءات المنصوص عليها في سياسة نشر الوثائق.	على المدى القصير، وبالنسبة لجميع المشروعات الجارية، سوف يضاف تنبيه على صيغة تقارير إنجاز المشروعات يشير إلى أن التقرير سيتاح لجمهور العامة ما لم يتم تلقي اعتراض مكتوب من الحكومة المعنية في غضون ستة أشهر من إنجاز المشروع. وعلى المدى المتوسط، ستتخذ إجراءات، بما فيها تعديل السياسات كما يتطلب الأمر، لضمان النشر الكامل لجميع تقارير إنجاز المشروعات	تنشر تقارير إنجاز المشروعات وتتاح لجمهور العامة على مواقع جميع المؤسسات المالية الدولية الأخرى على شبكة الإنترنت.	**سيبدأ التنفيذ عام 2018.**	لا

	الإجراءات التي ستتخذ (والشعبة المسؤولة عنها)	المخاطر وإجراءات التخفيف منها	التغييرات الضروري إدخالها على السياسات أو العمليات أو النظم	ممارسات المنظمات التي يمكن المقارنة معها	توقيت التنفيذ والتطبيق بأثر رجعي	مصادقة المجلس المطلوبة
			للعمليات المصممة أثناء فترة التجديد الحادي عشر للموارد.			
6	**إعداد لوحة تشغيل مؤسسية تتضمن آخر البيانات المتاحة عن الأداء والنتائج التي تحققها العمليات التي يدعمها الصندوق، تكون متاحة بصورة كاملة من خلال موقع الصندوق المفتوح على شبكة الإنترنت (وحدة برمجة العمليات وفعاليتها).**	ليس هنا أي مخاطر لأن معظم هذه المعلومات متاحة أصلا في الوثائق المنشورة لجمهور العامة.	لن تكون هنالك حاجة لإدخال أي تغييرات على سياسات النشر. وسيتم اجراء استعراض لتحديثات النظام وتراخيص النظام المطلوبة لتمكين الأتمتة وصيانتها.	تنشر المؤسسات الأخرى بصورة كاملة الأهداف والنتائج على مستوى المشروعات.	ستتخذ الإجراءات اللازمة لبعض متطلبات الإبلاغ عام 2018. وستكون هنالك حاجة لتحديد بعض المتطلبات المخصوصة لأغراض التنفيد الكامل.	لا
7	**وضع استراتيجية للتغذية الراجعة من المستفيدين: متى وأين يتوجب استخدامها في البرمجة ، وكيف يتم التأكد من وجود دائرة فعالة للتغذية الراجعة تسمح للمشروعات بالتعلم والتكيف، وكيف يمكن استخدامها للمساعدة على التثبت من النتائج وتوفير إشراف أكبر على كيفية صرف الأموال (وحدة برمجة العمليات وفعاليتها).**	التكاليف العالية للنظام وخطر عدم الأداء. ستتضمن إجراءات التخفيف ضمان التخطيط الجيد، والامتثال لأفضل الممارسات الدولية، واستخدام حلقات التغذية الراجعة والبيانات الشفافة والموثوقة.	إعداد استراتيجية لإشراك المواطنين تغطي دورة المشروعات والبرامج القطرية: **سيتم السعي للحصول على موافقة المجلس على الاستراتيجية خلال فترة التجديد الحادي عشر للموارد.** تجربة آليات للمساءلة الاجتماعية، وبخاصة للرصد من قبل طرف ثالث في بلدان مختارة. ووضع نظام يسمح لأصحاب المصلحة بالبناء على مسوحات الزبائن الحالية وضمان اعتمادها. السماح بالتحليل ونشر النتائج	يمتلك البنك الدولي إطارا استراتيجيا لانخراط المواطنين. تمتلك جميع المصارف المتعددة الأطراف نظما مشابهة وسيبني الصندوق نظامه على أفضل الممارسات المتبعة في هذه المؤسسات يستخدم مصرف التنمية للبلدان الأمريكية نظاما مؤلفا من عشرة مسوحات إفرادية. تمتلك جميع المصاريف الإنمائية	سيتم تنفيذ هذه الإجراءات بصورة مبدئية **خلال فترة التجديد الحادي عشر للموارد.**	نعم

	الإجراءات التي ستتخذ (والشعبة المسؤولة عنها)	المخاطر وإجراءات التخفيف منها	التغييرات الضروري إدخالها على السياسات أو العمليات أو النظم	ممارسات المنظمات التي يمكن المقارنة معها	توقيت التنفيذ والتطبيق بأثر رجعي	مصادقة المجلس المطلوبة
			مع الحفاظ على سرية الأجوبة.	المتعددة الأطراف الأخرى نظم مثبتة لمسوحات الزبائن تستخدم كأداة استراتيجية للتقدير الذاتي.		
8	**الإبلاغ الإضافي للجنة مراجعة الحسابات، وعندما يكون ملائما، للمجلس التنفيذي عن آليات الإدارة المالية وتطوراتها، ونشر ونتائج العمليات (شعبة خدمات الإدارة المالية).**	ليست هنالك أية تبعات خطيرة على توسيع نطاق الإبلاغ. وبالتالي، فمن غير المطلوب اتخاذ أية إجراءات للتخفيف منها.	لا يتوقع أي تعديلات على أي سياسة أو عملية أو نظام.	لا يوجد لدى البنك الدولي إبلاغ منتظم من هذا النمط، ومن غير الواضح وجود أي نظام مشابه في المؤسسات المالية الدولية الأخرى.	سيعرض أول تقرير سنوي بما يتماشى مع هذا النطاق الموسع على الاجتماع السادس والأربعين بعد المائة للجنة مراجعة الحسابات.	لا
9	**نشر تصنيف دخول البلدان وشروط تمويل المقترِضين لجمهور العامة (شعبة خدمات الإدارة المالية)**	لا يتوقع وجود مخاطر كبيرة لأن الصندوق سيلتزم بالإجراءات المنصوص عليها في وضع شروط التمويل	ما من ضرورة لإدخال أي تغييرات على العمليات أو السياسات. تغييرات ستدخل على النظم: إيجاد تقارير جديدة، إدخال تعديلات على موقع الصندوق ليستوعب البيانات التاريخية والحالية بشأن الدخل، وشروط تمويل البلدان، مع قدرات تحديث منتظمة، وسهولة في الوصول إلى البيانات.	تنشر العديد من المؤسسات المالية الدولية بيانات قطرية مخصوصة وتاريخية بشأن شروط التمويل.	ستنشر شروط التمويل وتصنيف دخول المقترضين على موقع الصندوق المفتوح على شبكة الإنترنت، وتتاح لجمهور العامة **بدءا من فترة التجديد الحادي عشر للموارد وما بعده.**	لا

	الإجراءات التي ستتخذ (والشعبة المسؤولة عنها)	المخاطر وإجراءات التخفيف منها	التغييرات الضروري إدخالها على السياسات أو العمليات أو النظم	ممارسات المنظمات التي يمكن المقارنة معها	توقيت التنفيذ والتطبيق بأثر رجعي	مصادقة المجلس المطلوبة
10	**نشر سلسلة من المذكرات الإعلامية عن منتجات وشروط الصندوق بما في ذلك الإقراض بعملة واحدة. (شعبة خدمات الإدارة المالية).**	لا يتوقع وجود أية مخاطر تتعلق بنشر المذكرات الإعلامية هذه. ويعتبر هذا الإجراء أمرا شائعا بين المؤسسات المالية الدولية الأخرى.	لا حاجة لإدخال أية تعديلات على السياسات والعمليات. سيحتاج موقع الصندوق المفتوح على شبكة الإنترنت للتعزيز، كما أشير إليه أعلاه.	تقوم العديد من المؤسسات المالية الدولية بنشر مثل هذه المذكرات عن منتجاتها.	ستنشر مذكرات عن المنتجات/مذكرات إعلامية على موقع الصندوق المفتوح على شبكة الإنترنت **من التجديد الحادي عشر للموارد وصاعدا.**	لا
11	**نشر تقارير المراجعين الخارجيين بشأن مشروعات الصندوق لجمهور العامة (على شبكة الإنترنت).**	قدرت تبعات المخاطر التي قد تتبع هذا الإجراء على أنها في الحد الأدنى، وخاصة لأن تلك الممارسة ممارسة شائعة بين المؤسسات المالية الدولية الأخرى. سيسعى الصندوق لتخفيف المخاطر ذات الصلة بهذا الشأن من خلال إدراج أحكام قانونية ملائمة في اتفاقيات التمويل المتفاوض بشأنها/الموقعة بعد 1 يناير/ كانون الثاني 2018 (شريطة موافقة المجلس التنفيذي)، وإدخال تعديلات على المبادئ التوجيهية لمراجعة حسابات مشروعات الصندوق. والنص على مثل هذا الموضوع في شروط واختصاصات المراجعة.	سيتم وضع إطار مفاهيمي للإبلاغ المالي ومراجعة الحسابات في المشروعات المموَّلة من الصندوق، بحيث يشمل أحكاماً للإفصاح عن تقارير المراجعين الخارجيين عن مشروعات الصندوق. ويعتبر هذا الإطار مخرجاً من مخرجات التعديل المدخل على المبادئ التوجيهية لمراجعة حسابات مشروعات الصندوق. ولا بد من إيضاح سياسة نشر الوثائق من خلال تعديل النص للتعبير بصراحة عن إدراج نشر مثل هذه الوثائق. تغييرات في النظم: للسماح بنشر مثل هذه الوثائق على موقع الصندوق المفتوح على شبكة الإنترنت، هنالك حاجة	يتبع العديد من المؤسسات المالية الدولية بما فيها البنك الدولي ومصرف التنمية الآسيوي ومصرف التنمية للبدان الأمريكية هذه الممارسة، ويشار إليها على أنها من أفضل الممارسات.	العرض على لجنة مراجعة الحسابات في اجتماعها السادس والأربعين بعد المائة للاستعراض، وعلى الدورة الثانية والعشرين بعد المائة للمجلس التنفيذي للمصادقة **(ديسمبر/كانون الأول 2017)**. ن شريطة مصادقة المجلس التنفيذي، سيدخل نشر تقارير المراجعين الخارجيين عن مشروعات الصندوق حيز النفاذ بدءا من **1 يناير/كانون الثاني 2018**، وسينفذ بصورة تدريجية حتى حدود 31 دسيمبر/كانون الأول 2018، بعدها يغدو الإفصاح عن هذه التقارير	نعم

	الإجراءات التي ستتخذ (والشعبة المسؤولة عنها)	المخاطر وإجراءات التخفيف منها	التغييرات الضروري إدخالها على السياسات أو العمليات أو النظم	ممارسات المنظمات التي يمكن المقارنة معها	توقيت التنفيذ والتطبيق بأثر رجعي	مصادقة المجلس المطلوبة
			لنظام جديد لسير العمل يطور من خلال نظام تتبع تقارير المراجعة.		إلزاميا.	
	إدارة الموارد المالية والبشرية يتم الإبلاغ عن الأداء المالي من خلال التقارير المالية وتقارير استثمارات الصندوق، وتقارير الميزانية، التي ترفع للهيئات الرئاسية في الصندوق، ومعظمها ينشر لجمهور العامة ويمكن الوصول إليه من خلال موقع الصندوق المفتوح على شبكة الإنترنت. وتتوفر المعلومات عن بعض مظاهر إعداد الموارد البشرية من خلال عملية الميزينة، والإبلاغ المتكرر بشان الأمور التنظيمية والإدارية في المنظمة. وبموجب القيود التي تنص عليها سياسة نشر الوثائق في الصندوق، فإن غالبية القيود الموضوعة على نشر المعلومات الإدارية والمالية في الصندوق تنطبق على الأمور السرية، وعلى الإجراءات الخاصة بأمن وسلامة الصندوق وموظفيه، وعمليات المداولات الداخلية، والمعلومات الخاصة بالتوريد، والبيانات الشخصية.					
12	**توفير معلومات عن المخاطر المؤسسية وممارسات إدارة المخاطر للجنة مراجعة الحسابات والمجلس التنفيذي (مكتب الرئيس ونائب الرئيس)**	قد تكون هنالك حاجة لبعض الموارد الإضافية أو المزيد من وقت الموظفين، اعتمادا على طريقة الإبلاغ التي ستتبع.	من غير الضروري إدخال أية تغييرات على السياسات والعمليات والنظم.	سيتم تقدير للممارسات التي يمكن المقارنة بها في وكالات الأمم المتحدة و المؤسسات المالية الدولية الأخرى، لكي يستنير بها تقرير إدارة الصندوق الذي سيقدم إلى لجنة مراجعة الحسابات والمجلس التنفيذي بهذا الشأن.	ستقترح إدارة الصندوق خيارات لتحديثات منتظمة تعرض على اللجنة والمجلس بشأن المخاطر المؤسسية والممارسات ذات الصلة بالمخاطر في الاجتماع السادس والأربعين بعد المائة للجنة مراجعة الحسابات.	لا
13	**الإفصاح لجمهور العامة عن معلومات إضافية عن التوجهات المالية الهامة (شعبة المحاسبة والمراقب المالي).** يتم الإبلاغ في الوقت الحالي عن أداء الصندوق المالي، وموقعه والتدفقات النقدية فيه، إضافة إلى	الخطر المحتمل هو كون البيانات المنشورة غير مثبتة أو حديثة. وستستند البيانات الموفرة على المعلومات المالية للمراجعة السنوية، كلما كان ذلك ممكنا، لضمان الاتساق وموثوقية المعلومات. ويجب استخدام	قد يحتاج الأمر إلى تعديلات طفيفة على العمليات، وعلى بعض تقارير النظام، ولا حاجة لإدخال أية تعديلات على السياسات.	لدى المؤسسات المالية الدولية الرائدة مواقع خاصة بالبيانات المالية على مواقعها على شبكة الإنترنت.	مع بعض التعزيزات المخصوصة على الإبلاغ، يمكن جعل هذه البيانات متاحة على صفحة مخصصة للمالية يتم	لا

	الإجراءات التي ستتخذ (والشعبة المسؤولة عنها)	المخاطر وإجراءات التخفيف منها	التغييرات الضروري إدخالها على السياسات أو العمليات أو النظم	ممارسات المنظمات التي يمكن المقارنة معها	توقيت التنفيذ والتطبيق بأثر رجعي	مصادقة المجلس المطلوبة
	مذكرات إيضاحية في القوائم المالية السنوية المراجعة. وهي تنشر وتغذو متاحة بعد المصادقة عليها. وهنالك أكثر من 100 تقرير عن الجهات المانحة وعن نطاق الصندوق وغيرها من التقارير* (بما في ذلك بيانات الصرف والسداد) تدرج في التقرير السنوي للصندوق الذي يتاح لجمهور العامة. ويمكن تعزيز تحليل التوجهات على المستوى المؤسسي بصورة أكبر، وإيجاد صفحة مخصصة للمالية على موقع الصندوق المفتوح على شبكة الإنترنت لخدمة أصحاب المصلحة. سيعزز الصندوق من الإبلاغ عن التوجهات المؤسسية على موقعه المفتوح على شبكة الإنترنت وللهيئات الرئاسية فيه (أساسا للجنة مراجعة الحسابات). وهنالك تحليل قيد الإعداد للبيانات الإضافية المحددة التي سيتم الإبلاغ عنها. *التقارير الخاصة بوضع مساهمات تجديدات الموارد وطلبات السحب، ومتأخرات سداد أصول القروض وفوائدها ورسوم خدماتها، وحافظة الاستثمارات وأصول القروض والفوائد المتنازل عنها (بموجب إطار القدرة على التحمل الديون). والموارد المتاحة لعقد الالتزامات واستعراض إطار الاقتراض السيادي.	المعلومات التي تم التثبت من صحتها كل ستة أشهر أو كل فصل، وسيتم التخفيف من المخاطر من خلال ضمان جودة البيانات.		وهي تقوم بصورة دورية بتوفير المعلومات المالية المعززة (مثلا عن الصرف وتسديد القروض والموافقات).	إنشاؤها على شبكة الإنترنت. **ويمكن أن يبدأ تصميم هذه الصفحة في الفصل الأول من عام 2018 على أن يستكمل بحلول الفصل الثالث من عام 2018**.	
14	**عناصر في المبادئ التوجيهية المؤسسية للتوريد والسفر، بما في ذلك (معلومات عن بدل الإعاشة**	تم التشاور مع اللجنة الدولية للخدمة المدنية بشأن إمكانية الإفصاح عن معدلات بدل	يمكن نشر معلومات إضافية عن التوريد في المؤسسة على	*على وجه العموم، وباستثناء الأمانة*	سوف تعمل دائرة خدمات المنظمة وشعبة الاتصالات	*لا*

	الإجراءات التي ستتخذ (والشعبة المسؤولة عنها)	المخاطر وإجراءات التخفيف منها	التغييرات الضروري إدخالها على السياسات أو العمليات أو النظم	ممارسات المنظمات التي يمكن المقارنة معها	توقيت التنفيذ والتطبيق بأثر رجعي	مصادقة المجلس المطلوبة
	اليومي) (دائرة خدمات المنظمة) سوف يتيح الصندوق المقاطع ذات الصلة من المبادئ التوجيهية المؤسسية للتوريد والسفر على موقعه على شبكة الإنترنت، إضافة على المعلومات المتوفرة أساسا في السوق العالمي للأمم المتحدة. وسوف تنشر إدارة الصندوق أيضا بيانات عن بدل الإعاشة اليومي على المنصة التفاعلية المقيدة للدول الأعضاء في الصندوق.	الإعاشة اليومي على المنصة التفاعلية المقيدة للدول الأعضاء. وقد وافقت اللجنة على مثل هذا النشر شريطة أن يطبق الصندوق ضوابط شديدة على الوصول لهذه المعلومات، وضمان أن تُبلغ الدول الأعضاء بعدم تشاطر كلمة المستخدم وكلمة السر مع أي أشخاص غير مفوضين بالحصول عليها. سيتم النظر في نشر المبادئ التوجيهية المؤسسية للصندوق، ما أن يتم وضع آليات تظلم للمتقدمين بالعطاءات غير الناجحة وتعزيزها لأنها تفتقر في الوقت الحالي إلى الإجراءات الحمائية القانونية الضرورية.	موقع الصندوق المفتوح على شبكة الإنترنت. لا ينطوي الأمر على أية تعديلات على السياسات أو العمليات.	*العامة للأمم المتحدة نفسها، فإن صناديق وبرامج الأمم المتحدة، ووكالاتها المتخصصة* لا تقوم بالإفصاح عن سياسات السفر أو مبادئه التوجيهية فيها. وينطبق الأمر نفسه على المؤسسات المالية الدولية. إلا أنه يتم الإفصاح عن بعض العناصر للهيئات الرئاسية أو لجمهور العامة من خلال الميزانية أو غيرها من التقارير التي تعرض على جمهور العامة. تفصح الأمانة العامة للأمم المتحدة، وبعض المؤسسات المالية الدولية عن سياساتها المؤسسية الخاصة بالتوريد، علاوة على سياسات التوريد في مشروعاتها.	معا للإفصاح عن المعلومات الإضافية بشأن إجراءات التوريد المؤسسية بحلول **31 يناير/كانون الثاني 2018** على موقع الصندوق على شبكة الإنترنت. يمكن المضي بالإفصاح عن المعلومات الخاصة ببدل الإعاشة اليومي كما تفوض به اللجنة الدولية للخدمة المدنية.	

	الإجراءات التي ستتخذ (والشعبة المسؤولة عنها)	المخاطر وإجراءات التخفيف منها	التغييرات الضروري إدخالها على السياسات أو العمليات أو النظم	ممارسات المنظمات التي يمكن المقارنة معها	توقيت التنفيذ والتطبيق بأثر رجعي	مصادقة المجلس المطلوبة
15	**الإفصاح لجمهور العامة عن عناصر من التوجهات الهامة للموارد البشرية مما قد يهتم بها جمهور العامة (دائرة الموارد البشرية).** تعتبر دائرة الموارد البشرية جهة إيداع قدر كبير من المعلومات السرية والحساسة، مما يحد من إمكانية قدرتها على نشر بياناتها أو الإفصاح عنها لجمهور العامة. أما سياسة الموارد البشرية في الصندوق فهي متاحة أساسا لجمهور العامة على موقع الصندوق المفتوح على شبكة الإنترنت، لإنها وثيقة من وثائق المجلس التنفيذي (EB 2004/82/R.28/Rev.1). أما إجراءات وقواعد الموارد البشرية فلا يتم الإفصاح عنها لجمهور العامة، وهي ترسل بصورة إفرادية إلى موظفي الصندوق المعينين حديثا. وهنالك موجز لمدونة سلوك لموظفي الصندوق سيتم توفيره من خلال خطة عمل الشفافية في الصندوق.	لا توجد أية تبعات مخاطر تتعلق بتوسيع نطاق الإبلاغ. ولا يتطلب الأمر أية إجراءات للتخفيف من هذه المخاطر.	لن يتم إدخال أية تعديلات على السياسات والعمليات أو النظم.	تقوم معظم وكالات الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية بالإفصاح عن مدونة السلوك الخاصة بموظفيها لجمهور العام.	سيتم نشر موجز عن مدونة سلوك موظفي الصندوق **على موقع الصندوق على شبكة الإنترنت بحلول الفصل الأول من عام 2018.**	لا
16	**نشر إجراءات التنبيه لجمهور العامة (مكتب الشؤون الأخلاقية).** سيتم عرض إجراءات التبليغ عن المخالفات في الصندوق على موقع الصندوق على شبكة الإنترنت مع المعلومات الخاصة بالقنوات السرية للتقدم بالشكاوي. تهدف هذه الإجراءات إلى منع أي عمل انتقامي، وذلك من خلال إدخال آلية متينة للتطرق للإبلاغ عن أي سلوك غير مرضٍ مشبوه أو سوء سلوك.	خطر إمكانية الإبلاغ الكيدي، أي الإبلاغ بدون أي دليل أو أي شك معقول، بهدف التسبب بإلحاق الأذى باسم الشخص الآخر أو سمعته أو توفير معلومات خاطئة أو مضللة بصورة متعمدة. ويشكل هذا السلوك بحد ذاته سوء سلوك وقد يؤدي إلى إجراءات تأديبية أو أية إجراءات أخرى. ويتم التخفيف من هذا الخطر من خلال تقدير موثوقية الشكوى قبل اتخاذ أي إجراء.	لا ضرورة لإدخال أية تغييرات على السياسات أو العمليات أو النظم.	معظم وكالات الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية تنشر سياساتها الخاصة بالتبليغ عن المخالفات لجمهور العامة.	ستعرض إجراءات التنبيه في الصندوق **على موقع الصندوق المفتوح على شبكة الإنترنت بحلول نوفمبر/تشرين الثاني 2017.**	لا

	الإجراءات التي ستتخذ (والشعبة المسؤولة عنها)	المخاطر وإجراءات التخفيف منها	التغييرات الضروري إدخالها على السياسات أو العمليات أو النظم	ممارسات المنظمات التي يمكن المقارنة معها	توقيت التنفيذ والتطبيق بأثر رجعي	مصادقة المجلس المطلوبة
	المعلومات الموفرة للهيئات الرئاسية والإشراف الداخلي تمكّن المعلومات المتينة المعروضة والموفرة للهيئات الرئاسية للصندوق في الوقت المحدد هذه الهيئات من الإيفاء بدورها التيسيري بكفاءة. وتتمتع الدول الأعضاء بإمكانية الوصول إلى الوثائق المعروضة للاستعراض والموافقة والعلم قبل انعقاد دورات المجلس التنفيذي ومجلس المحافظين وهيئاتهما الفرعية، ومجموعات العمل التابعة لهما، من خلال المنصة التفاعلية للدول الأعضاء في الصندوق. كذلك فإن هذه الوثائق تتاح أيضا على موقع الصندوق المفتوح على شبكة الإنترنت. أما أعضاء لجنة مراجعة الحسابات، فلديهم إمكانية الوصول لمعلومات أكثر تفصيلا لا تتاح لجمهور العامة، مثل تقارير المراجعة الداخلية التي تناقش في جلسات مغلقة، بما يتماشى مع الدور الاستشاري الذي تلعبه هذه اللجنة للمجلس التنفيذي حول فعالية ممارسات إدارة المخاطر والإدارة المالية في الصندوق، وآليات المراجعة الداخلية والخارجية. وبناء عليه، فإن الوصول إلى الوثائق المعروضة على لجنة مراجعة الحسابات مقصور فقط على المشاركين في اجتماعات هذه اللجنة، الذين يحترمون التزامات السرية فيها. وحاليا فإن ممثلي الدول الأعضاء في الصندوق ممن هم ليسوا أعضاء في لجنة مراجعة الحسابات لا يمكن لهم الوصول إلى تقارير المراجعة الداخلية.				
17	**عرض التقرير السنوي عن أنشطة مكتب المراجعة والإشراف على دورات المجلس التنفيذي المنعقدة في أبريل/نيسان للعلم (مكتب المراجعة والإشراف).** يتضمن هذا التقرير مواجيز معتبرة عن جميع تقارير المراجعة الداخلية الصادرة خلال السنة الماضية، إضافة إلى معلومات عن الأنشطة الاستشارية والمساهمات التي يوفرها هذا المكتب، ومعلومات مفصلة عن تنفيذ توصيات المراجعة الداخلية، ومواجيز عن أهم حالات التحقيقات التي استكملت، والإجراءات التأديبية أو العقوبات المطبقة، ومعلومات وتحاليل عن خبرة التحقيقات والحالات. وأما مقطع التقرير الذي يتناول قضايا التحقيقات، فهو منشور بالفعل ومتاح للعامة على موقع الصندوق المفتوح على شبكة الإنترنت. ويقترح تشاطر التقرير السنوي لمكتب المراجعة والإشراف مع المجلس بعد استعراضه من قبل لجنة مراجعة الحسابات. ويمكن نقل التغذية الراجعة لتعليقات اللجنة إلى المجلس التنفيذي من	إذا كان هذا التقرير سينشر لجمهور العامة، فسيحتاج مكتب المراجعة والإشراف لأن يضمن أن يحترم محتوى هذا التقرير مبادئ النشر العامة فيما يتعلق بالخصوصية، والحساسية القانونية، ومعايير الأمن والسلامة. علاوة على ذلك، سيحتاج المكتب أيضا لضمان أن تتسق الإشارات إلى بعض الجهات المخصوصة مع حقوق التفويضات الخاصة بمثل هذه المعلومات، وأن يتم إيضاح الإشارات للعمليات والمهام في الصندوق بصورة ملائمة، للتخفيف من أي خطر قد ينجم عن الفهم الخاطئ للقراء الخارجيين. ويمكن أن يكون لذلك أثر على الصيغة والمحتوى الحالي للتقرير السنوي. وفي حال تم تشاطر هذا التقرير مع المجلس التنفيذي، يمكن التخفيف من المخاطر من خلال ضمان الوصول المقيد له. ولا يتوقع أن يأخذ هذا الإجراء وقتا إضافيا من وقت الموظفيين أو من الموارد.	سيتطلب هذا الإجراء تعديل ميثاق المكتب والذي ينص على إتاحة التقرير السنوي للمكتب فقط للجنة مراجعة الحسابات. ولا يتوقع إدخال أي تعديلات على السياسات أو العمليات أو النظم.	على وجه العموم، تقوم وكالات الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية بعرض التقارير السنوية للإشراف الداخلي على هيئاتها الرئاسية، ولكن القليل منها فقط متاح لجمهور العامة على المواقع المفتوحة على شبكة الإنترنت. ولا تنشر المؤسسات المالية الدولية على وجه العموم لجمهور العامة أية معلومات عن نتائج أنشطة المراجعة الداخلية.	سيتم تشاطر التقرير السنوي لمكتب المراجعة والإشراف مع المجلس التنفيذي في **أبريل/نيسان 2018**. ولن تطبق هذه الممارسة بأثر رجعي فيما يخص السنوات السابقة لعام 2017.	**نعم**

	الإجراءات التي ستتخذ (والشعبة المسؤولة عنها)	المخاطر وإجراءات التخفيف منها	التغييرات الضروري إدخالها على السياسات أو العمليات أو النظم	ممارسات المنظمات التي يمكن المقارنة معها	توقيت التنفيذ والتطبيق بأثر رجعي	مصادقة المجلس المطلوبة
	خلال تقرير رئيس اللجنة. وأما الخيار الموصى به فهو عدم الإفصاح عن هذا التقرير وإنما تشاطره مع المجلس التنفيذي من خلال وصول مقيد.					
18	**تزويد ممثلي الدول الأعضاء في المجلس التنفيذي بإمكانية الوصول إلى تقارير المراجعة الداخلية حسب الطلب (مكتب المراجعة والإشراف)**. يقترح أن يتمتع ممثلو الدول الأعضاء في المجلس التنفيذي بخيار الوصول إلى تقارير المراجعة الداخلية. ويقترح أيضا، قيام رئيس لجنة مراجعة الحسابات بالتعامل مع طلبات الوصول، مما يتطلب مراجعة هذا التقرير من قِبل لجنة مراجعة الحسابات (إذا لم يتم ذلك سابقا). إضافة إلى ذلك، وعندما تتوفر إمكانية الوصول، لابد لأن يخضع ممثلو الدول الأعضاء في الصندوق لنفس القيود الخاصة بالسرية التي تطبق على أعضاء لجنة مراجعة الحسابات. ويجب أن يستند القرار القاضي بالسماح للوصول إلى وثائق لجنة مراجعة الحسابات المقيدة على نظر المجلس التنفيذي بعناية فيه: (1) الحاجة للوصول إلى معلومات محددة؛ (2) نظام السرية المطبق على المعلومات ذات الصلة.	يفترض أن يكون الإفصاح عن تقارير المراجعة الداخلية سريا ومقيدا لممثلي الدول الأعضاء في المجلس التنفيذي الذين يطلبون الوصول لهذه التقارير. كذلك يفترض أيضا تطبيق نفس قيود السرية على ممثلي الدول الأعضاء في المجلس التنفيذي، كما تنطبق حاليا على أعضاء لجنة مراجعة الحسابات. وبالتالي، فإنه من غير المتوقع لهذا الإجراء أن يؤدي إلى أي إفصاح إضافي للمعلومات لجمهور العامة، وهي المعلومات الواردة في التقارير. ولذا فإنه لا ينطوي على أية مخاطر. وبما يتماشى مع عملية تشاطر تقارير المراجعة الداخلية مع لجنة مراجعة الحسابات، سوف يقوم مكتب المراجعة والإشراف بصياغة هذه التقارير كما هو ضروري لحماية الخصوصية والحساسية والأمن والسرية. وإذا لم يكن التقرير المطلوب قد استعرض من قبل لجنة مراجعة الحسابات، يتوجب على المكتب أن ينسق مع رئيس اللجنة لإدارة نشر هذا التقرير بأسلوب يستفيد من وظيفة المشورة التقنية الموكلة إلى هذه اللجنة.	**سيتطلب هذا الاجراء تعديل ميثاق مكتب المراجعة والإشراف الذي لا ينص حاليا على تزويد المجلس التنفيذي بالوصول لتقارير المراجعة الداخلية**. وستكون هناك ضرورة لإدخال عملية لإدارة النشر المقيد لهذه التقارير على ممثلي الدول الأعضاء في المجلس التنفيذي، بمشاركة من لجنة مراجعة الحسابات **(قد يقتضي ذلك تعديل اختصاصات لجنة مراجعة الحسابات)**. كذلك قد تكون هنالك حاجة لموقع مقيد ينشأ على المنصة التفاعلية للدول الأعضاء في الصندوق.	تتفاوت الممارسات التي تتبعها المؤسسات المالية الدولية بشأن وصول ممثلي دول الأعضاء في مجالسها إلى تقارير المراجعة الخارجية. إذ العديد منها لا يسمح بمثل هذا الوصول، في حين يسمح به البعض الآخر. وهنالك مؤسسة مالية دولية واحدة تتطلب تفويضا كل مرة من لجنة مراجعة الحسابات. ولا توجد أي حالة من الحالات التي يتم فيها نشر مثل هذه التقارير لجمهور العامة. هنالك بعض الصناديق والبرامج التابعة لمنظمة الأمم	يقترح أن يتوفر لممثلي الدول الأعضاء في المجلس التنفيذي فرصة الوصول إلى تقارير المراجعة الداخلية حسب الطلب بدءا من **أبريل/نيسان 2018**. على أساس تقارير المراجعة الداخلية الواردة في التقرير السنوي لمكتب المراجعة والإشراف عام 2017، **(**التي سيتم تشاطرها مع المجلس التنفيذي في أبريل/نيسان 2018**)**. ومن غير المقترح تطبيق هذه الممارسة بأثر رجعي. وسيعرض الإجراء المنقح الذي سيتبعه ممثلو الدول الأعضاء للوصول إلى التقارير على المجلس التنفيذي للتأكيد في دورة أبريل/نيسان 2018 كجزء	**نعم**

	الإجراءات التي ستتخذ (والشعبة المسؤولة عنها)	المخاطر وإجراءات التخفيف منها	التغييرات الضروري إدخالها على السياسات أو العمليات أو النظم	ممارسات المنظمات التي يمكن المقارنة معها	توقيت التنفيذ والتطبيق بأثر رجعي	مصادقة المجلس المطلوبة
				المتحدة تقوم بنشر تقارير المراجعة الخارجية على مواقعها المفتوحة على شبكة الإنترنت. ولا تتبع هذه الممارسة على وجه العموم أية وكالة من وكالات الأمم المتحدة المتخصصة.	من الميثاق المنقح لمكتب المراجعة والإشراف.	
19	**توفير معلومات إضافية للجنة مراجعة الحسابات عن أسباب التحقيقات والجزاءات (مكتب المراجعة والإشراف).** سيتم توفير تفاصيل إضافية عن مكامن الضعف في الضوابط أو غيرها من الأسباب المحتملة لسوء التصرف أو الأخطاء المثبتة في التقرير السنوي لمكتب المراجعة والإشراف. وسوف يوفر المكتب أيضا تفاصيل إضافية حسب الطلب للجنة مراجعة الحسابات في جلسة مغلقة. وسيتم توفير جميع هذه الإفصاحات الإضافية باحترام كامل للخصوصية والتزامات الأمن والسلامة.	ستحترم الإفصاحات الإضافية التزامات الأمن والسلامة والالتزامات القانونية، وستعامل بسرية لضمان أن لا تؤدي هذه الإجراءات إلى توليد مخاطر إضافية.	من غير المتوقع أن يكون هنالك أي تبعات على السياسات أو العمليات أو النظم.	يتم تشاطر المعلومات عن أسباب حالات التحقيقات يتم على وجه العموم مع لجان مراجعة الحسابات/لجان الإشراف في المؤسسات المالية الدولية ومنظمات الأمم المتحدة.	سيتم إدخال هذه الممارسة على التقرير السنوي لمكتب المراجعة والإشراف لعام 2017. وسيتم تشاطره مع لجنة مراجعة الحسابات في مارس/آذار – **أبريل/نيسان 2018**.	لا
20	**نشر مذكرة للدول الأعضاء في الصندوق تنص على المعلومات المتوفرة لجمهور العامة من مصادر الصندوق (مكتب سكرتير الصندوق)**	لا يوجد	لا يوجد	لا ينطبق	**نوفمبر/تشرين الثاني 2017**	لا
21	**توفير وصول أوسع لوثائق المنسقين**	للتخفيف من احتمال وجود متطلبات إضافية من	لا يوجد.	لا ينطبق	ستنفذ بدءا من **الاجتماع**	لا

	الإجراءات التي ستتخذ (والشعبة المسؤولة عنها)	المخاطر وإجراءات التخفيف منها	التغييرات الضروري إدخالها على السياسات أو العمليات أو النظم	ممارسات المنظمات التي يمكن المقارنة معها	توقيت التنفيذ والتطبيق بأثر رجعي	مصادقة المجلس المطلوبة
	والأصدقاء(مكتب سكرتير الصندوق). سيتم نشر مذكرة اجتماعات المنسقين والأصدقاء لجمهور العامة ما لم يطلب المنسقون تقييد الوصول إلى المذكرات الخاصة ببعض الإجتماعات المحددة.	وقت الموظفين أو التكاليف، ستتاح هذه الوثائق فقط باللغة الإنجليزية، وسيتم نشر تذكير بالطبيعة غير الرسمية لهذه الإجتماعات.	عبر المنسقون عن دعمهم الكامل لهذه الممارسة.		**الأول للمنسقين والأصدقاء في عام 2018.**	
22	**إتاحة الملاحظات الافتتاحية والختامية لرئيس الصندوق التي يلقيها أثناء دورات المجلس التنفيذي (مكتب سكرتير الصندوق).** ستتاح الملاحظات الإفتتاحية والختامية لرئيس الصندوق لجمهور العامة باللغات الأربع للصندوق للعلم.	الخطر: قد لا يتم الإلمام بصورة كاملة بالقرارات التي اتخذت أثناء الدورة في الملاحظات الختامية. إجراء التخفيف: سوف ترد في المحاضر الرسمية لهذه الدورات جميع القرارات والمداولات بصورة كاملة.	التوقف عن نشر وثيقة القرارات والمداولات (والتي كانت توفر للعلم). عبّر المنسقون عن دعمهم الكامل لهذه الممارسة.	تقوم كل من منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي بنشر الملاحظات الختامية على موقعيهما المفتوحين على شبكة الإنترنت.	بدءا من الدورة الثانية والعشرون بعد المائة للمجلس التنفيذي في **ديسمبر/كانون الأول 2017.**	لا